الديار

لبنانية - سياسية - مُستقلة الحقيقة في كل دار

٢٠٠٠ ل.ل. | 2000 L.L.

السنة الواحدة والثلاثون - العدد ١٠٩٣٢ – الاثنين ٧ تشرين الأول ٢٠١٩ | Lundi 7 Octobre 2019 | 31 eme annee -N" 10932 | www.addiyaronline.com | ١٦ صفحة

بطولة لبنان في كرة السلة : الحكمة حسم مواجهته مع الرياضي (٩٧-٩٥)

(ص ٩)

البطولات الأوروبية : سقوط مفاجىء لمان سيتي أمام ولفرهامبتون (٠-٢)

(ص ٩)

إنفجار العراق قد يُفجّر الكويت والسعوديّة.. والأردن وسوريا تتأثران

السعوديّة وإيران لهما دور كبير والحكومة العراقيّة الأميركيّة قد تسقط

الفساد مُنتشر في العراق والمسؤولون الشيعة مع الجيش الأميركي سرقوا ٧٤١ مليار دولار

ادارة التحرير

انفجار العراق يهدد امن سوريا والأردن والسعودية والكويت، وهي ٤ دول عربية هامة. وقد بدأ الحشد الشعبي المدني العراقي بالتوجه نحو البصرة والتلويح بالهجوم على الكويت، كما ان الحشد الشيعي العراقي قسم من قواته على حدود السعودية وجهز صواريخ ارض – ارض، وقد يضرب بها السعودية، وتحصل حرب مثل حرب اليمن التي خسرتها السعودية. والسؤال هنا : لماذا قامت السعودية بشن حرب على اليمن، ولماذا قتلت ١٢٠ الف مواطن يمني، لماذا وضعت ٤٠٠ الف طفل يمني تحت خطر الكوليرا، لماذا استعملت ٢٣٠ طائرة اف ١٥ و١٦ من صنع اميركا ضد الشعب اليمني ومع ذلك خسرت الحرب؟ والان معركتها تبدو قريبة مع العراق، والعراق ليس اليمن. ومقاتلو العراق شرسون، وهم على حدود السعودية ويهددون مدن السعودية الرئيسية، فلماذا دخلت السعودية على خط محافظة صلاح الدين ونينوى والعشائر السنية لتطلق الفتنة في العراق كما دخلت ايضاً ايران على خط العراق؟ وهي تساهم في انفجار الوضع العراقي لانه ما دامت الولايات المتحدة تحاصر ايران بهذا الشكل فان ايران لن تسمح للحكومة العراقية التي هي شبه أميركية بأن تبقى، بل ستعمل على اسقاط هذه الحكومة.

ثم ان العراق حدوده كبيرة مع الأردن، والأردن يتأثر جداً بالعراق، وتجارته وامواله كثيرة من العراق وعشائر الأردن والعراق واحدة، ثم هنالك سوريا ولا احد يعرف ماذا سيحصل بعد فتح الحدود العراقية –السورية على معبر أبو كمال بطريقة كاملة. لكن انفجار العراق يعني انفجار الخليج، يعني انفجار الكويت والسعودية والدول الخليجية الأخرى، واكثر دولتين مهددتين هما السعودية والكويت وبخاصة الكويت. وفي كل الكويت، لا يوجد اكثر من ١٢ الف جندي أميركي ليدافع عن

(تتمة المانشيت ص١٦)

عـلـى طـريـق الـديـار

لماذا يكره الحكم السعودي لبنان؟

لم نجد حكماً في دولة ما يكره لبنان أكثر من إسرائيل الا المملكة العربية السعودية التي خصص الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز ٣ مليارات لشراء أسلحة للجيش اللبناني وقام ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بإلغاء ذلك وتحويل السلاح الى اليمن والى الجيش السعودي بعدما انهت المعامل الفرنسية صناعة الأسلحة التي خصصتها للبنان من خلال هبة السعودية بقيمة ٣ مليارات دولار.

اما أكبر حقد وكره للبنان فيعبر عنه السفير البخاري المكلف تمزيق لبنان واعادة إحياء حرب أهلية داخلية حيث يقوم بزيارة الأحزاب التي هي ضد المقاومة ويحرضها عليها ويقوم بتمويلها بأموال يجلبها من السعودية وينقلها معه بأكثر من ٨ سيارات الى ليلة قضى فيها عشاء عند أحد اهم الأحزاب في المنطقة الشرقية.

لماذا يريد البخاري سفير السعودية ولماذا يريد الحكم السعودي إعادة احياء الحرب الاهلية في لبنان كما حصل بين المسيحيين والشعب الفلسطيني وقسم كبير من الطائفية السنية؟ واليوم يحرص على حرب بين جمهور حزب الله وعدده حوالى مليون شخص وبين احزاب ١٤ اذار والمسيحيين والدروز والسنة الذي يصل عددهم الى اكثر من مليون شخص كي تنشب الحرب الاهلية من جديد في لبنان وتقوم السعودية حالياً بالتحضير لتمويل هذه الحرب مثلما كان يفعل الفريق علي الشاعر عندما كان الملحق العسكري السعودي في لبنان وقام بالتحضير للحرب الاهلية في لبنان.

السؤال لماذا يكره الحكم السعودي لبنان ولماذا يقوم سفير السعودية البخاري بدور التحضير لحرب أهلية لبنانية بتحريض أحزاب لبنانية ضد حزب الله وتمويل بمئات الملايين لهذه الأحزاب كي تتحضر للحرب بينها وبين جمهور حزب الله، والفريقان يصل عددهم الى مليوني شخص وأكثر.

سفير السعودية في لبنان وليد البخاري

والله عيب يا آل سعود ان تفعلوا ذلك في لبنان، والله عيب عليك يا حكم السعودية ان تحضر لحرب أهلية في لبنان، والله استح واخجل. ويا للعار يا سفير السعودية البخاري الذي يجول على الأحزاب للتحضير للحرب الاهلية التي كلفت لبنان سنة ١٩٧٤ حتى ١٩٨٣ ٣٥٠ الف شهيد وهجرة ٣ ملايين ونصف مليون لبناني.

الله يحرم التحريض على الفتنة وعلى القتل، فكيف يا حكم آل سعود تحرضون لحرب جديدة في لبنان؟!

سفير السعودية في بيروت البخاري مشبوه باتصالاته، والأجهزة الأمنية لا تراقب ماذا يفعل، وما هو دور الضباط السعوديين في السفارة السعودية، وما هو دور الدكتور رضوان السيد في تحريض الطائفة السنية على الشيعة. حرام الله لا يسمح بالتحريض على القتل والحرب الاهلية كما يفعل آل سعود ضد لبنان.

«الديار»

الفقراء الذين أصبحوا ٩٤٪ هي نتيجة العهود منذ حوالى ١٠ سنوات وليست الإقطاعيّة

بروفسور جاسم عجاقة

«الحريّة» و«العدالة في توزيع الثروات» هما الأسس في دولة الرفاهية (Welfare State) . هذا ما نصّت عليه المبادئ الأساسية للاقتصاد السياسي الذي كتبه الباحث الاقتصادي جون ستيوارت ميل في العام ١٨٤٩!

من المعلوم أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم في العام ١٩٢٩، دفعت إلى تدخل الحكومات من أجل تنظيم الآليات الاقتصادية أي أن تكون هناك سياسات اقتصادية واجتماعية. وهنا أظهر العديد من الباحثين أننا أمام معضلة بين الليبيرالية الاقتصادية وتدخل الدول في الاقتصاد. وهذا الأمر قامت به حكومات مُعظم الدول ذات التوجّه الاقتصادي الحرّ مما جعلها تتطوّر اجتماعيا واقتصاديا. أمّا في لبنان، فقد أدّى الانقسام السياسي الذي يعيش اللبنانيون منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، إلى منع وجود سياسات اقتصادية واجتماعية على الرغم من وجود عشرات الألوف من الصفحات التي تصف السياسات الواجب القيام بها.

■ ارتفاع عدد الفقراء بنسبة ٩٤٪ ■

هذا، وارتفع عدد الفقراء الى ٩٤٪ منذ حوالى ١٠ سنوات وأكثر بقليل في زمن الرئيس لحود مع الجهاز المدني الأمني اللبناني – السوري الذي واكبه وتم الغاء الحريات مما ابعد الاستثمارات عن لبنان وحصلت اكبر فضيحة بتاريخ لبنان هي فضيحة بنك المدينة الذي تمت لفلفة الموضوع وبقاؤه عند المدعي العام سعيد ميرزا وهو ما يزال حتى اليوم. وقد دفع صاحب المصرف السيد عدنان أبو عياش، الذي يعمل في السعودية، ٩٢٥ مليون دولار هي كامل الودائع في المصرف التي تمت سرقتها من مسؤولين وجهات أخرى وصولا الى يومنا حالياً حيث لا خطة اقتصادية تم اعتمادها.

ذلك انه في زمن وزير المالية جورج القرم ورئاسة الحص ورئاسة لحود ارتفع الدين العام من ١٨ مليار دولار الى ٢٥ مليار دولار خلال سنتين فقط.

تاريخ لبنان الحديث منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا أظهر أن السياسة أدت دورا سلبيا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والاداري باستثناء فترة الرئيس فؤاد شهاب من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٤ حيث ساعده وجود المكتب الثاني بفرض هيبة الدولة وبالتالي فرض الإصلاحات الإدارية والسياسية والإجتماعية.

غياب الثقة بين مكونات الشعب اللبناني جعل من اختلاف الانتماء الديني، عنصراً أساسياً لتفشّي الفساد والمحسوبيات مدعومة بتدخّل خارجي كبير في الحياة السياسية. وأتت الحرب الأهلية التي عصفت بلبنان في سبعينات وثمانينات القرن الماضي لتزيد من غياب الثقة وأصبح الانتماء الديني والحزبي يفوق الانتماء للوطن. ولم تنجح السياسة في الخروج من هذا الواقع بعد انتهاء الحرب، بل على العكس تمّت قوننة هذا الاختلاف من خلال المحاصصات السياسية التي أصبحت أعرافاً لها قوّة أكبر من القانون (!!) بحكم أن عدم احترامها يعني ضرب السلم الأهلي في حين أن هناك أكثر من ٥٠ قانونا في الدولة اللبنانية غير مطبّقين.

نعم فشلت السياسة «اليدوية» (حتى لا نستخدم تعبيراً آخر) في خلق «دولة الرفاهية» التي طالب بها جون ستيوارت ميل. ويمكن القول أن هذه السياسة شرّعت الفساد الذي أدى دورا سلبيا كبيرا إلى حدّ وصول لبنان إلى حالة من الزعزعة المالية التي تُهدّد الأمن الاجتماعي.

■ مركز القرار وفصل السلطات ■

هناك عدد من مراكز القرار في الاقتصاد (الأسر، الشركات،

(التتمة صفحة ١٦)

طهران : الإجراءات التركيّة ضدّ سيادة سوريا ستبوء بالفشل

الحرس الثوري : أميركا تعيش بداية موتها التدريجي

قال وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، إن الإجراءات التركية «ضد أمن الحدود والسيادة السورية لن تحقق أيا من أهدافها»، مؤكدا استعداد بلاده للتعاون مع البلدين لحل المشاكل بينهما.

وأكد ظريف أن بلاده أبلغت الجانب التركي بأن «السبيل الوحيد للحفاظ على أمن تركيا هو نشر القوات العسكرية في المناطق الحدودية مع سوريا، ونشر القوات السورية في المناطق السورية التي يقطنها الأكراد»، لافتا إلى أن طهران أبلغت سوريا وتركيا بأن «أمن دول المنطقة يكون عبر احترام سيادة أراضيها».

وأضاف أن الولايات المتحدة «تسعى لاستغلال الأكراد لتحقيق مصالحها»، وأن إيران «تتعاون مع حكومة كردستان العراق والحكومة السورية وجميع الجماعات

(التتمة صفحة ١١)

إستئناف جلسات الإستماع لنتنياهو بتهم الفساد والرشوة

«الكابينيت» يجتمع لبحث «زيادة خطر إيران»

بدأت بمقر وزارة العدل الإسرائيلية، ظهر امس، ثالث جلسات الاستماع بين محامي رئيس الوزراء الإسرائيلي المُكلف بنيامين نتنياهو وممثلي النيابة العامة، حول عدد من الملفات والشبهات المنسوبة لنتنياهو بالفساد وتلقي الرشوة وخيانة الأمانة.

قالت قناة «مكان» الرسمية «استؤنفت في مقر وزارة العدل في القدس جلسات الاستماع لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في ملفات الفساد المنسوبة له».

وأضافت القناة أن «وكلاء دفاع نتنياهو يحاولون إقناع المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت بعدم تقديم لوائح اتهام ضد موكلهم».

(التتمة صفحة ١٦)

أزمة المحروقات حلّت... واليوم يوم عمل عادي !

(التفاصيل صفحة ٤)

أردوغان : من يُحاول الإضرار بتركيا سيدفع ثمناً باهظاً

بوتين : إتهام ترامب بالتآمر معي ذريعة لردع روسيا والضغط عليه

بومبيو : خطر تفاقم التوتر بين قبرص وتركيا يبعث القلق

الأردن : إنتصار لمطالب المعلّمين

(التفاصيل صفحة ١١)

إنفجار العراق قد يُفجّر الكويت والسعوديّة.. والأردن وسوريا تتأثران

السعوديّة وإيران لهما دور كبير والحكومة العراقيّة الأميركيّة قد تسقط

الفساد مُنتشر في العراق والمسؤولون الشيعة مع الجيش الأميركي سرقوا ٧٤١ مليار دولار

(تتمة المانشيت)

الكويت. وفي العراق يوجد ٣ قواعد فيها ١٤ الف جندي اميركي لا يستطيعون حماية القواعد الجوية الأميركية الثلاث.

اما بالنسبة لإيران، فان امنها سيتأثر الى حد ما، لكن ايران لا تهتز بهذا الوضع، فجيشها والحرس الثوري يسيطران على الوضع، والحشد الشيعي العراقي عدده ١٨٠ الفاً وهو ضمن نفوذ الحرس الثوري الإيراني.

وفي العراق أسلحة كثيرة : دبابات ومدفعية وآليات وصواريخ. هو من اكثر الدول الغنية بالأسلحة، لكن الحشد الشيعي العراقي سيطر على معظم الأسلحة التي تركتها داعش في محافظة صلاح الدين ونينوى والموصل وغيرها.

وفي العراق حوالى ٥٠٠٠ دبابة و٦٠٠٠ مدفع وأكثر من ١٠٠ الف صاروخ ليست بعيدة المدى، لكن من الحدود العراقية باتجاه السعودية يمكن ان يصلوا الى مدن سعودية، اما الكويت فلا يفصل الا مسافة كيلومترات.

اما الأردن فجيشه قوي ويستطيع الحفاظ على حدوده. وبالنسبة لسوريا، هناك تنسيق كامل وموقف واحد متفق عليه بالنسبة للمنطقة. كما ان ايران ارسلت صواريخ الى العراق قامت بقصفها الطائرات الإسرائيلية، لكن ايران تمد العراق بالصواريخ لأنه اذا حصل انفجار العراق فالانفجار سيتجه نحو الخليج العربي، واذاك تقع الكارثة الكبرى.

القتلى بالمئات في العراق ولم يعلن الا عن ١٠٤ قتلى و٦٠٠٠ جريح وفق وزارة الداخلية العراقية. وفي اخر محاولة لإرضاء المتظاهرين من الشعب العراقي الذين رأوا المسؤولين قد اقاموا الفساد، والفساد منتشر في العراق، والمسؤولون الشيعة مع الجيش الأميركي سرقوا ٧٤١ مليار دولار واضاعوا سلاح صدام حسين حيث اشترك رئيس الجمهورية العراقي يومذاك في سرقة هذه الأسلحة الى البحرين مع نائب وزير الدفاع العراقي وتاجر السلاح اللبناني السيد ريمون زينة رحمة الذي شارك مع ضباط اوكرانيين منهم إسرائيليون في تدبر اذن لإخراج كل الأسلحة بطلب أميركي وبيعها الى الخارج، وصدام اشترى أسلحة بأكثر من ١٨٠ مليار دولار ذهبت كلها سرقة بين رئيس العراقي ونائب وزير الدفاع العراق ورجل الاعمال اللبناني ريمون زينة رحمة، ويشتري الان عقارات ومباني ونادي فقرا وغيرها وبدأ يتعاطى السياسة بصورة غير مباشرة ضمن مخطط غير معروف وبخاصة انه في العراق كان على علاقة مع ضباط اوكرانيين، لكن فعلياً هم من إسرائيل ومن الموساد الإسرائيلي ربما.

■ مجلس الوزراء العراقي يحاول حل الازمة دون نجاح ■

على صعيد آخر، أصدر مجلس الوزراء العراقي الحزمة الأولى من القرارات المهمة في الجلسة الاستثنائية التي دعا إليها رئيس الحكومة، عادل عبد المهدي، استجابة لمطالب المتظاهرين والمواطنين.

وفي ما يلي الحزمة الأولى من قرارات مجلس الوزراء:

١- فتح باب التقديم على الأراضي السكنية المخصصة لذوي الدخل المحدود والفئات الأخرى بحسب قرار مجلس الوزراء الخاص بذلك، وفي المحافظات كافة.

٢- استكمال توزيع ١٧ ألف قطعة سكنية للمستحقين من ذوي الدخل المحدود في محافظة البصرة وخلال فترة زمنية لا تتجاوز ٤ أسابيع.

٣- إعداد وتنفيذ برنامج وطني للإسكان، يشمل بناء ١٠٠ ألف وحدة سكنية موزعة على المحافظات، ومنح الأولوية للمحافظات والمناطق الأكثر فقرا.

٤- يتولى المحافظون كافة تشكيل لجان لفرز أسماء العوائل الأكثر حاجة في محافظاتهم، من فئة المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية، من أجل شمولهم بتوزيع الأراضي السكنية، ورفع الأسماء إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء خلال مدة أسبوعين.

٥- تتولى وزارة المالية تعزيز رصيد صندوق الإسكان من أجل زيادة عدد المقترضين وتمكينهم من بناء الوحدات السكنية على قطع الأراضي التي ستوزع على المواطنين وتضمين ذلك في موازنة ٢٠٢٠ وتكون القروض معفاة من الفوائد وفقا لقانون الصندوق.

٦- منح ١٥٠ ألف شخص من العاطلين ممن لا يملكون القدرة على العمل منحة شهرية قدرها ١٧٥ ألف دينار لكل شخص ولمدة ثلاثة أشهر، بمبلغ كلي قدره ٧٨,٥ مليار دينار عراقي.

٧- إنشاء مجمعات تسويقية حديثة (أكشاك) في مناطق تجارية في بغداد والمحافظات تتوزع على المشار إليهم في الفقرة السابقة خلال مدة ثلاثة أشهر وبكلفة كلية قدرها ٦٠ مليار دينار عراقي، على أن يتعهد صاحب الكشك بتشغيل اثنين من العاطلين من العمل لضمان توفير ما لا يقل عن ٤٥ ألف فرصة عمل للمواطنين مع مراعاة إعطاء الأولوية لمن أزيلت أكشاكهم.

٨- إعداد برنامج لتدريب وتأهيل العاطلين من العمل ممن يملكون القدرة على العمل وبعدد ١٥٠ ألفا من الشباب الخريجين وغير الخريجين، مع صرف منحة مالية خلال فترة التدريب البالغة ثلاثة أشهر قدرها ١٧٥ ألف دينار شهريا لكل شخص، وبمبلغ إجمالي قدره ٧٨,٥ مليار دينار عراقي من أجل تأهيلهم، وتشغيل من يجتاز منهم الدورات التدريبية بنجاح في الشركات الاستثمارية العاملة في العراق.

٩- منح الناجحين في الدورات التدريبية المذكورة أعلاه قروضا ملائمة لتأسيس مشاريع متوسطة أو صغيرة من صندوق القروض المدرة للربح في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، أو منحهم قروضا من خلال مبادرة البنك المركزي لإقراض الشباب والبالغة ١ تريليون دينار عراقي.

١٠- شمول العاطلين من العمل من المشتركين ببرنامج التدريب آنفا بقانون الخدمات الصناعية بمنحهم قطعة أرض مخدومة لإنشاء مشروع صناعي مع تمتعهم بكل الامتيازات التي يوفرها القانون المذكور.

١١- تتولى وزارة الدفاع فتح باب التطوع للشباب من عمر ١٨ - ٢٥ سنة عبر البوابة الإلكترونية أو مراكز الاستقبال في المحافظات اعتبارا من يوم ١٥ تشرين الاول ٢٠١٩.

١٢- قيام وزارتي الدفاع والداخلية باتخاذ الإجراءات الأصولية لإعادة المفسوخة عقودهم في المحافظات كافة.

١٣- تتولى وزارة التربية اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعاقد مع المحاضرين المتطوعين وإدراج التخصيصات المالية المطلوبة ضمن موازنة ٢٠٢٠ وفقا للحاجة والتخصص.

١٤- تتولى وزارة الزراعة اتخاذ الإجراءات الأصولية لإعفاء الفلاحين من مبالغ استئجار الأراضي الزراعية المترتبة بذمتهم سابقا ولغاية ٣١ كانون الاول ٢٠١٩.

١٥- يتولى المحافظون، وبالتنسيق مع دوائر الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية تهيئة قوائم بالعوائل المحرومة المستحقة لغرض منحهم رواتب الرعاية الاجتماعية وبعدد ٦٠٠ ألف عائلة.

١٦- اعتبار الضحايا من المتظاهرين والأجهزة الأمنية شهداء وشمولهم بالقوانين النافذة ومنح عوائلهم الحقوق والامتيازات المترتبة على ذلك.

١٧- تتولى وزارة الصحة تقديم الخدمات العلاجية للجرحى من المتظاهرين والقوات الأمنية وتوفير كامل الاحتياجات على نفقة الحكومة بما في ذلك العلاج خارج العراق إن تطلب ذلك.

ووجه مجلس الوزراء الوزارات والجهات المعنية الأخرى بتنفيذ القرارات أعلاه بحسب الاختصاص، كما قرر المجلس مناقشة الحزمة الثانية من القرارات المتعلقة بالإصلاحات ومطالب المتظاهرين في الجلسة المقبلة، والاستمرار في اتخاذ القرارات اللازمة في الجلسات اللاحقة.

ادارة التحرير

الفقراء الذين أصبحوا ٩٤٪ هي نتيجة العهود منذ حوالى ١٠ سنوات وليست الإقطاعيّة

(تتمة الصفحة ١)

الحكومة، الديانات...) وكلها تصبّ في منطق «مصالح المجموعات»، مما يعني أنها قد تتفق أو تتضارب فيما بينها. حتى داخل المجموعة الواحدة، هناك تضارب على مثال تضارب القوانين داخل الدولة.

فصل السلطات هو معضلة نشأت مع نشأة الكون حيث انه من جهة هناك أقليّة تتمتع بالثروة والسلطة، ومن جهة أخرى هناك الآخرون الذين يُعانون في المجتمع ويُطالبون السلطة بأن تأخذ بعين الاعتبار وضعهم الاقتصادي والاجتماعي. وقد طرح المُفكّر جون لوك في كتابه «مُعاهدة الحكم المدني» (١٦٩٠) العلاقة بين المصالح، والأفضلية وصنع القوانين. و«يتعملق» لوك بالقول «لا وجود للحرية إذا لم يتم فصل سلطة القضاء عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية».

بعض الانتقادات التي تمّ توجيهها للنظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، نصّت على أن الدوما بحد ذاتها كان تُشكّل طبقة اجتماعية تتمتّع بمخصصات لم يكن عامة الشعب يتمتعون بها. من هذا المُنطلق، نرى أن الحاكم يتصرّف أكثر من منطلق «المالك» ويستخدم صلاحياته خدمة لمصالحه في الدرجة الأولى!

هذا الواقع خلق نموذجاً «مُشوّه» من فصل السلطات التي تدّعيها القوى السياسية الحاكمة حيث أصبح فصل السلطات يعني «توزيعاً بسيطاً للمهام داخل القوى السياسية نفسها» مع إلزام السلطة القضائية تنفيذ القرارات السياسية (مارسيل مونان (٢٠١٦).

■ أزمة حكم؟ ■

من أهمّ أسباب تردّي الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان هو غياب عدالة توزيع الثروات. فمعرفة أن ٦٧٪ من الشعب اللبناني يمتلكون ثروة فردية تقلّ عن ١٠ آلاف دولار أميركي كفيلة بطرح السؤال «كيف ينام سياسيو لبنان مُطمئنين؟»

يقول جون ستيوارت ميل في كتابه إن اعتبار الاقتصاد من العلوم القاسية (Sciences dures) هو أمر صحيح من ناحية تطبيق المعادلات الحسابية في ما يخص الإنتاج والاستهلاك والاستثمار وغيرها. لكن يرفض اعتبار الاقتصاد من العلوم القاسية في ما يخصّ توزيع نتاج العمل (أي الثروات) ويعتبر أنها تنبع من العلوم الإنسانية، أي بمعنى آخر لا منطق في توزيع الثروات إلا المنطق الإنساني. هذا الأمر فسّرته الاقتصادات المُتطوّرة ذات الصبغة الاجتماعية على أنه توزيع للثروات كلٌ بحسب مساهمته في الاقتصاد مع إلزامية منع الاحتكار وخلق فرص عمل لكل مواطن.

بالطبع النظام الاقتصادي في لبنان هو اقتصاد حرّ ليبيرالي، إلا أن هذا الاقتصاد تشوبه علّتان الأولى تتمثل بالاحتكار والثانية الفساد. من هذا المُنطلق تحوّل الاقتصاد اللبناني إلى اقتصاد إقطاعي يأخذ فيه الإقطاعي القسم الأكبر ويترك الفتات للآخرين. وتزيد ثروات الإقطاعيين بحسب الاتفاق السياسي القائم بين أصحاب النفوذ الذين وبحسب النظرية يعملون على مصالحهم بالدرجة الأولى!

يستند مفهوم الكائن البشري كفرد الى حساب عقلاني للمصالح والتعليم الذي يجعل من الممكن تحسين تنمية الطبيعة البشرية العقلانية والحسابية. هذا ما نصّت عليه فرضيات نموذجية قام بها العديد من الباحثين (جايمس ميل، جريبمي بنتام...). هذا الأمر يعني أن العقل الإنساني قادر على حلّ أي مشكلة سواء كانت نظرية أو عملية (سياسية أو قانونية أو اقتصادية) وبالتالي تفتح الباب أمام مشروع إصلاحي لهذه المشاكل. وهنا نتساءل: أين نحن في لبنان من هذه المنهجية؟ بالطبع الجواب واضح: المصالح الخاصة تفوق المصلحة العامة وبالتالي الأزمة التي نعيشها هي أزمة حكم والحلّ يبدأ من هناك.

يقول ميل ان «الدستور الديموقراطي، الذي لا تدعمه المؤسسات الديموقراطية بالتفاصيل، ويقتصر على الحكومة المركزية، ليس فقط نظاماً فيه غياب للحرية السياسية بل هو نظام يخلق في كثير من الأحيان نتائج مُعاكسة للديموقراطية!».

في فلسفة جون ستيوارت ميل، للفرد أهمّية أعلى من أهمّية الدولة، وهذا يفرض على هذا الفرد التصرّف من منطلق المصلحة العامّة مما يعني الحدّ من تدخل الدولة في اللعبة الاقتصادية. هذه الرغبة في الحدّ من تدخل الدولة نابعة من عجز السياسة عن الإهتمام بالواقع الاجتماعي للفرد ونظرا إلى المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة.

بالتوازي مع مسؤولية الفرد، هناك مبدأ التنافسية حيث يتوجّب على الدولة أن تضمّن هذا المبدأ من خلال القوانين ولكن أيضا من خلال التطبيق. وتبرير هذه المبدأ نابع من منطلق أن ضمان العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات، يمرّ إلزاميا من خلال ضمانة قيام الفرد بالإبداع وبتطبيق أفكاره ضمن احترام القوانين العامة. بالطبع، الاحتكارات في لبنان تمّنع تطوّر المجتمع وتُركّز الثروات في فئة مُعيّنة عادة قريبة من السلطة السياسية.

يبقى القول انه في ظّل هيمنة المصالح الاقتصادية على أصحاب القرار في الدولة، من الصعب جدا على السلطة السياسية أخذ قرارات في الاتجاه الذي يخدم المصلحة العامّة. هذا الأمر عالجه العديد من الباحثين الذي يُشدّدون على كسر هذه الهيمنة من أجل قرارات تصبّ في مصلحة المجتمع والفرد. ومن الإجراءات المُقترحة، نزع القرار الاقتصادي من يدّ السلطة السياسية ووضعه في يدّ الإدارة العامّة العليا مع التأكيد على دفع أجور مرتفعة لهذه الفئة تمنع رشوتهم مع إلزامية إبراز مصادر ثروتهم للرأي العام في كل وقت. أيضا يقترح الباحثون آلية قانونية لإبطال أي قرار فيه تضارب للمصالح. بالطبع كل هذا لا يُمكن أن يكون إلا من خلال وعي المواطن ومحاسبة ممثليه في الانتخابات النيابية والبلدية.

لا يختلف إثنان على أن الوضع الإقتصادي والمالي والاجتماعي الحالي في لبنان هو نتاج غياب كلّي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وتفشّي الفساد. وإذا كان من المفروض على المواطن محاسبة مُمثّليه في الانتخابات (النيابية والبلدية)، إلا أننا نرى أن المواطن اللبناني يعيش في حالة تُسمّى «الضفدعة المغلية» في علم الاجتماع حيث تُستخدم هذه العبارة لوصف الشعوب التي لا تنتفض على السلطة السياسية نتيجة أدائها الاجتماعي والاقتصادي السيىء.

إستئناف جلسات الاستماع لنتنياهو بتهم الفساد والرشوة

«الكابينيت» يجتمع لبحث «زيادة خطر إيران»

(تتمة الصفحة ١)

ونقلت القناة عند محامي الدفاع آميت حداد قبل دخوله مقر وزارة العدل، قوله: «سنكمل اليوم البحث في جميع القضايا الموجهة لموكلي نتنياهو، وعندما ننتهي من هذه الحجج، أعتقد أنه لن يكون هناك مفر من إغلاق الملفات».

وتركزت جلسات الاستماع في القضيتين المعروفتين «١٠٠٠» و«٢٠٠٠».

اشارة الى ان القضية المعروفة إعلاميا بـ «الملف ١٠٠٠»، تتمحور حول تهم فساد وجهت لنتنياهو بحصوله على هدايا وامتيازات ومنافع شخصية له ولزوجته سارة ولأفراد عائلته من رجال أعمال. وتدور الشبهات حول أن نتنياهو، عمل على مساعدة رجل الأعمال أرنون ميلتشين في الحصول على تأشيرة مكوث في الولايات المتحدة، مقابل هدايا وامتيازات، فيما «القضية ٢٠٠٠» تتعلق بمساومة نتنياهو ناشر صحيفة «يديعوت أحرونوت»، للحصول على نقل إعلامي إيجابي، مقابل التضييق على منافستها صحيفة «يسرائيل هيوم».

ويذكر ان جلسات الاستماع بدأت يوم الأربعاء الماضي، حول الادعاءات المتعلقة بـ «القضية ٤٠٠٠»، التي تتمحور حول منح نتنياهو امتيازات لشركة «بيزك للاتصالات» ومالكها رجل الأعمال شاؤول ألوفيتش، مقابل تغطية داعمة له في موقع «واللا» الإلكتروني.

ونقلت هيئة البث الإسرائيلي، يوم السبت، عن مصادر في وزارة العدل قولها إن «قرار بشأن ملفات التحقيق ضد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو سيتخذ قبل نهاية العام الحالي».

■ الكابينيت ■

عقد المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية في إسرائيل «الكابينيت»، أمس، أول اجتماع له منذ شهرين لمناقشة مزاعم تزايد التهديدات من قبل إيران برئاسة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مع كبار الوزراء في حكومته بمقره في مدينة القدس.

ويأتي ذلك في أعقاب تحذير نتنياهو، أثناء الجلسة الافتتاحية للكنيست الجديد في وقت سابق من الأسبوع الجاري، من أن إسرائيل هي أكبر دولة معرضة للمخاطر الأمنية في العالم، قائلا: « كل من يتابع الملف الإيراني يدرك مدى الخطر الذي يحيط بدولتنا في ظل تسلح إيران وتزايد قوتها».

اشارة الى ان وسائل إعلام عبرية نقلت في الأيام القليلة الماضية مرارا عن مسؤولين أمنيين تحدثهم عن زيادة خطر تعرض الدولة العبرية لهجمات من قبل إيران.

واستشهد نتنياهو والرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين ورئيس حزب «يسرائيل بيتنا» وزير الدفاع السابق أفيغدور ليبرمان، في الأيام الأخيرة بـ «الاعتبارات الأمنية» في دعواتهم إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية واسعة في البلاد التي تواجه خطر الذهاب إلى الانتخابات التشريعية الثالثة على التوالي خلال فترة قصيرة، على خلفية العواقب الجسيمة التي تحول دون جهود تشكيل حكومة جديدة على أساس نتائج الإنتخابات الأخيرة.

رئيس التحرير
رضوان الذيب

- مديرة الاخبار الداخلية والمحلية والعامة نجوى مارون
- سكرتير تحرير رالف جرجس
- مسؤول الاخبار الدولية ميشال نصر
- مسؤول الاخبار الاقتصادية جوزف فرح
- مسؤول قسم الرياضة جلال بعينو
- مسؤول قسم الاخراج سمير فغالي
- رئيس القسم الفني وجيه علي
- المدير المالي عماد معلوف
- المدير المسؤول دوللي بشعلاني
- الموقع الالكتروني رجا المهتار - هشام زين الدين
- مسؤول العلاقات العامة مازن الرماح

بلغ عدد الزوار على موقع
www.carloscharles.net
في ٥-١٠-٢٠١٩
٤٥٧٥٧ زائر.

طبع من الديار في ٩ - ٥ - ٢٠١٩ ١١١٣٦
بيع من الديار في ٩ - ٥ - ٢٠١٩ ٦١٥٧
هاتف: ٢-١-٩٢٣٨٣٠/٠٥ - ٨١١٧٨٥/٠٣ - فاكس: ٩٢٣٧٧٣/٠٥
الاعلانات: ٩٢٣٧٧٠-٩٢٣٧٦٧-٩٢٣٧٦٨-٩٢٣٧٧٦/٠٥ - فاكس: ٩٢٣٧٧١/٠٥
info@addiyaronline.com